حَقيقَةُ البُعْدِ الإتِّفاقيْ في مَفْهُومِ المصْطَلحِ

Fact of Consensus Extent in the Concept of Discourse

م.د. عَلِيْ جَاسِب عَبْدُالله الخُزَاعِيْ

جامعة البصرة

كلية التربية للعلوم الإنسانية

قسم علوم القرآن الكريم والتربية الإسلامية

Lectu. Dr. Mohammed H. Ebrahim

Department of Quranic Sciences

College of Education for Humanist Sciences

University of Basra

ملخص البحث

المصطلح منتج لغوي خاص، يشبه المفردات اللغوية في بنيته، إذ يتكون من تعلق دالٍ بمدلول؛ ولكن يباينها في مبدأ التعالق الرابط بين جزأيه. إذ إنَّ العلاقة بين المفردة اللغوية ودلالتها تقوم على أساس مبدأ الاعتباط. فالواضع اللغوي بغض النظر عن تشخيصه لو وضع مكان (ضرب) (ربض) فلا ضير في ذلك لأنه لم يقتف في ذلك علة مثلما يرى عبد القاهر الجرجاني.أمّا المصطلِح، فإنما يختار كلماته الاصطلاحية عن قصد. وقد تبدو هذه الفكرة غير مقبولة للوهلة الأولى؛ لأنَّها تصطدم بجدار البعد الاتفاقي الذي يشير إليه تعريف المصطلح على أساس أن ما ينتج بوعي الجماعة وتتفق عليه يبتعد كثيرا عن مستوى الاختلاف. ومن ثم نعتقد أن منشأ الاختلاف في المفهوم الاصطلاحي يتوارى خلف البعد الاتفاقي،فما إن يمزق ستار الاتفاق الجماعي في المصطلح، وتنكشف حقيقته، فان مصدر الاختلاف سيتجلى واضحا بيناً، والتدقيق العلمي يُظهر لنا أنَّ البعد الاتفاقي الذي يحدده تعريف المصطلح بوصفه أحد عناصر المفهوم الأساسية يفتقد خاصية الشمول والعموم، من هنا جاء هذا البحث ليسلط الضوء على حقيقة البعد الاتفاقي عارضاً مجموعة من الظواهر منها: ظاهرة تعدد المصطلح، وظاهرة تطور المصطلح، ومن ثمّ ظاهرة موت المصطلح.

ABSTRACT

The discourse is a linguistic term coming in line with the linguistic vocabulary from structure angles. At the very outset, one never ponders over the term due to certain cultural hindrances; the consensus extent manifests certain phenomena; diversity of the terms, development of the term and the desuetude of the term.

... تمهيد ...

ان الوضع الاصطلاحي يستند إلى مبدأ القصد، والإرادة، والوضع اللغوي يعتمد على مبدأ الاعتباط. ولو ضممنا إلى مبدأ القصد والإرادة أمراً آخر يتمثل في أن إرادة الوضع الاصطلاحي لم تكن إرادة فردية كما في الوضع اللغوي، بل هي إرادة جماعة مخصوصة مثلما يتبين من تعريف المصطلح، إذ عرّفه الجرجاني: «أنَّه اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل موضعه الأول. ومن ثم يمثل الاتفاق أهم سمات المفهوم الاصطلاحي».

ويمكننا الآن أن نطرح السؤال الذي يجسد محور هذا البحث. إذ كانت المفردة الاصطلاحية تمتاز بما ذكر عن المفردة اللغوية الاعتيادية، فلماذا يكثر الاختلاف في الدلالة الاصطلاحية، ويقل في الدلالة اللغوية؟ فنحن حينما نستعمل لفظة (العلم) -مثلا- على مستوى الاستعمال اللغوي، فإننا لا نختلف في فهم مدلولها مثلما يختلف أصحاب الاختصاص في تعريفها، وبيان مفهومها. ونظرة فاحصة لمعجمات كلتا الدلالتين يؤكد أنَّ الاختلاف في تحديد المعنى الاصطلاحي أكثر منه في المعنى اللغوي. ما يعني أنَّ في المصطلح منبعاً للاختلاف. والغاية من السؤال تحديد منشأ الاختلاف في المفهوم الاصطلاحي؛ لأنَّ المصطلح بحسب السمات التي أشرنا إليها سابقاً يستلزم أن يكون خالياً من سمة الاختلاف؛لكننا نجدها متجذرة فيه.

وقد تبدو هذه الفكرة غير مقبولة للوهلة الأولى؛لأنَّها تصطدم بجدار البعد الاتفاقي الذي يشير إليه تعريف المصطلح على أساس أن ما ينتج بوعي الجماعة وتتفق عليه يبتعد كثيراً عن مستوى الاختلاف. ومن ثم نعتقد أن منشأ الاختلاف

في المفهوم الاصطلاحي يتوارى خلف البعد الاتفاقي، فما إن يمزق ستار الاتفاق الجماعي في المصطلح، وتنكشف حقيقته، فإن مصدر الاختلاف سيتجلى واضحاً بيناً. والتدقيق العلمي يُظهر لنا أنَّ البعد الاتفاقي الذي يحدده تعريف المصطلح بوصفه أحد عناصر المفهوم الأساسية يفتقد خاصية الشمول والعموم، إذ لا يوجد هذا العنصر في كل المصطلحات. فجملة كبيرة جداً منها لا يتحقق فيها اتفاق الجماعة، بل على العكس من ذلك، فتكون تلك المصطلحات موضع اختلافهم وتعدد آرائهم العلمية.

وقد رصدنا مجموعة من الظواهر الاصطلاحية التي تنقض فكرة الاتفاق الجمعي، الأمر الذي يجعل مساحة تطبيقها في الحقل الاصطلاحي ضيقةً جداً. ومن أهم تلك الظواهر:

ظاهرة تعدد المصطلح

نعتقد أن ظاهرة تعدد المصطلح أكثر الظواهر المشار إليها حضوراً، في ميدان المصطلح. وهي ظاهرة لا تتناسب مع فكرة الاتفاق الجمعي في مفهوم المصطلح، لأنَّ تعريف المصطلح يقتضي أن يرتبط اللفظ المصطلح الواحد بمفهوم واحد محدد تحديداً دقيقاً، لا أن يتعدد اللفظ. أو المفهوم المرتبط به. وهذه الظاهرة تتجلى في مستويين، الأول: تعدد المفهوم، ووحدة المصطلح ومثاله في علم النحو مصطلح المفرد، والقصر، والقطع، والمبهم وهو ما يمكن أن نسميه المشترك اللفظي في المصطلح. والمستوى الثاني: وحدة المفهوم، وتعدد المصطلح الدال عليه، ومثاله النحوي مصطلح الجر فقد يعبر عنه بالجر، وبالخفض، وكذلك المشتق أو الصفة، وهو ما يمكن أن نطلق عليه ترادف المصطلحات.

ظاهرة تطور المصطلح

وهي من أكبر الظواهر المصطلحية المعارضة لفكرة الاتفاق الجمعي في مفهوم المصطلح، لأنَّ تطور المفهوم يعني تبدل عناصره المكونة له تبدلاً كلياً، أو جزئياً، وفي كلتا الحالتين يحدث تباين بينه وبين المفهوم السابق، ومن ثم فإن هذا الاختلاف الحاصل يتناقض مع مبدأ الاتفاق الجمعي، ومثاله مصطلح النحو نفسه، إذ إن تعريفه عند متقدمي النحويين ليس نفسه عند متأخريهم. وكذلك مصطلح الإسناد إذ تغير مفهومه عند متأخري النحويين عما كان عند سيبويه، وذلك بتغير زاوية ارتكاز المفهوم نفسه.

ظاهرة موت المصطلح

المصطلح الميت هو المصطلح الذي يقع خارج دائرة الاستعمال؛ لأنَّ حياة المصطلح تعني دوام استعماله، وعدم العزوف عنه. والاستعمال هو ما يمثل الإقرار الجمعي للمصطلح، فإذا ما أخرج من دائرة التداول التخصصي، فذلك يعني إقرار الجماعة المتخصصة بعدم كفاءته، ودقته، وهذا يعني أنه لم يكن وليداً جمعياً. ومثال هذه الظاهرة مصطلح (بنات الثلاثة) عند سيبويه إذ لم يكن من مصطلحاته التي استعملها النحويون من بعده. فقد هُجر، وترك مما يعني موته.

هذه الظواهر التي ذكرت -والتي سنفصل القول فيها لاحقاً إن شاء الله تعالى- تؤكد أنَّ فكرة الاتفاق الجمعي في مفهوم المصطلح فكرة متوهمة لا واقع لها يمثلها. إذ بينت الظواهر المشار إليها أن جزءاً كبيراً من المصطلحات لا تنطبق عليه فكرة الاتفاق الجمعي. ومن ثم تنحصر مساحة تطبيق هذه الفكرة إلى درجة ضيقة جدا سنشير إليها في تفاصيل البحث. وهذا يعني أنَّ عملية توليد المصطلح عملية

فردية محضة لا تشترك فيها الجماعة المتخصصة، فالفرد العالم وحده يقوم بربط اللفظ المصطلح بالدلالة الاصطلاحية. فيكون المصطلح على هذا الأساس منتجاً فردياً أو مبتكراً ذاتياً. يؤشر نجاحه بتداوله في دائرة التخصص. ومن ثم يكون ما يُعرف بالبعد الاتفاقي، إنما هو إقرار الجماعة المتخصصة بنجاح ذلك المنتج، أو المبتكر الذاتي فقط، فلا تتدخل في عملية الاصطلاح، وتكوين الدلالة الاصطلاحية. وذاتية المصطلح تمثل منشأ الاختلاف، وتعدد الآراء في تحديد المعنى الاصطلاحي. وهكذا ينكشف لنا أنَّ مصدر الاختلاف في المفهوم الاصطلاحي هو البعد الذاتي فيه الذي يعد الأساس الحقيقي لتكوينه.

... المقدمة ...

المصطلح منتج لغوي خاص، يشبه المفردات اللغوية في بنيته، إذ يتكون من تعلق دالٍ بمدلول؛ ولكن يباينها في مبدأ التعالق الرابط بين جزأيه. إذ إنَّ العلاقة بين المفردة اللغوية، ودلالتها تقوم على أساس مبدأ الاعتباط. فالواضع اللغوي بغض النظر عن تشخيصه لووضع مكان (ضرب) (ربض) فلا ضير في ذلك؛لأنه لم يقتف في ذلك علة مثلما يرى عبد القاهر الجرجاني. أمّا المصطلِح، فإنما يختار كلماته الاصطلاحية عن قصد. فالنحوي –مثلاً– اختار لفظ (المبتدأ) ، ولم يسمه فاعلاً، أو حالاً؛لأنَّه كان يعي أنَّ الكلمتين الأخيرتين لا تحققان ما يقصد، ولَن يفهم متلقيه مراده. فالوضع الاصطلاحي يستند إلى مبدأ القصد، والإرادة، والوضع اللغوي يعتمد على مبدأ الاعتباط. ولو ضممنا إلى مبدأ القصد والإرادة أمراً آخر يتمثل في أنَّإرادة الوضع الاصطلاحي لم تكن إرادة فردية كما في الوضع اللغوي، بل هي إرادة جماعة مخصوصة مثلما يتبين من تعريف المصطلح، إذ عرّفه الشريف الجرجاني بـ: «أنَّه اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول»[1]. ومن ثم يمثل اتفاق الجماعة أهم سمات المفهوم الاصطلاحي للمصطلح. علمنا أنَّ الكلمة الاصطلاحية ينبغي أن لا تكون موضع اختلاف، ومحل نزاع بين الدارسين لاسيما أهل الاختصاص أنفسهم؛ لأنَّ ما ينتجه الوعي الجمعي المتخصص يجسد إجماع الطائفة المتخصصة، واتفاقهم، وهو ما شاع عند الدارسين الاصطلاحيين، وتعارفوا على فهمه، وتصوره. بيد أنَّ الواقع العلمي يُظهر لنا خلاف هذا التصور، إذ يكون الاختلاف في الكلمة الاصطلاحية أكثر منه في الكلمة اللغوية بوصفها

إحدى مفردات لغة العامة. فإننا –مثلاً– لا نختلف عند استعمال لفظ (العلم) على مستوى الاستعمال اللغوي الشائع مثلما يختلف أصحاب الاختصاص في تعريفها، وبيان مفهومها. ونظرة فاحصة لمعجمات كلتا الدلالتين تؤكد أنَّ الاختلاف في تحديد المعنى الاصطلاحي أكثر منه في المعنى اللغوي. بل إنَّ الاختلاف في المفاهيم الاصطلاحية في بعض الحقول المعرفية كاللسانيات الحديثة، والنقد الحديث أصبح يمثل «بؤرة من أشد البؤر التي تثير من التوتر والجعجعة ما تثير بين الباحثين والدارسين»[٢]. بل إنَّ بعض الدارسين يصف حال المصطلحات في تلك المعارف بالفوضى، والاضطراب كما سنبينه لاحقاً في البحث.

وغرابة هذا الأمر تدفعنا إلى إعادة قراءة مفهوم المصطلح نفسه لا سيما تعريفه الذي يوحي لنا بأنَّه منتج جماعي، قد اتفق أهل الاختصاص على وضعه، وربطه بدلالته الاصطلاحية الجديدة؛لأنَّ هذا القيد في تعريف المصطلح لا يتناسب مع واقع المصطلحات في حقولها المعرفية المنتجة لها. ومن ثم نشم رائحة التناقض من الجمع بين الأمرين. فإننا نجد جملة من المصطلحات التي لا تتوافر على البعد الاتفاقي في مفهومها. وهذا ما دفعنا إلى إعادة بحث فكرة الاتفاق الجمعي في الوضع الاصطلاحي بوصفها عنصراً جوهرياً في مفهوم المصطلح مثلما تعارف عليه المصطلِحون قديماً وحديثاً.

وبحثنا يسعى إلى رصد الظواهر المصطلحية التي لا ينطبق عليها مفهوم المصطلح بحسب أشهر تعريفاته الذي استنبطت منه العناصر المكونة له، ومنها عنصر الاتفاق الجمعي. وغايتنا من ذلك أن نحدد موطن الخلاف في الواقع المصطلحي، وسببه الرئيس، وهو ما يحتم علينا –مثلما سيبينه البحث– أن نتجاوز فكرة اتفاق أهل الاختصاص؛ لأنَّها مجرد وهم لا واقع له في البحث العلمي.

ومحاور البحث، تبدأ بتعريف المصطلح الذي ينص على أنَّه منتج جماعي، إذ نبين في هذا المحور مقدار تجذر هذه الفكرة في أذهان الاصطلاحيين قديما، وحديثاً، وعلة وجودها. والمحور الثاني: نتحدث فيه الظواهر المصطلحية التي لا ينطبق عليها تعريف المصطلح. والمحور الثالث نتكلم فيه على منشأ اختلاف الباحثين في وضع المصطلحات. ومن ثم خاتمة البحث نجمل فيها أفكار البحث الأساسية.

تعريف المصطلح

يجب أن نحدد -في البدء- الفكرة الأساسية التي يستند إليهاالبحث وتتمثل بوجود دائرتين محددتين في عملية الاصطلاح، **الأولى**: دائرة الوضع الاصطلاحي، ونعني بها المرحلة التي يولد فيها المصطلح، و مرحلة إنتاجه. وتتضمن عملية قرن اللفظ بدلالة جديدة، أو تتضمن عملية ربط اللفظ بمعنى جديد، أو مستحدث. وهذه العملية تقوم على أساس الوعي والقصد. فالواضع الاصطلاحي يختار عن قصد من الكلمات اللغوية ما يراه مناسباً للدلالة الجديدة. وهي عملية ذهنية محضة يقوم بها الفرد الواضع. والشروط التي يمكن أن تؤخذ بنظر الاعتبار لعملية الوضع هي شروط تتعلق بذلك الفرد نفسه نحو الذكاء، والفطنة والدراية باللغة ومقدار الثقافة. **الدائرة الثانية**: وهي دائرة الاستعمال الاصطلاحي وتتضمن دخول اللفظ بدلالته الجديدة الحقل التداولي باستعمال أهل الاختصاص له. وفي هذه الدائرة يتحدد مصير المصطلح أما الانتشار والشيوع حتى يبدو كأن الباحثين متفقون عليه، وأماأن يظل حبيس الاستعمال الفردي له، فيقتصر استعمالُه على منتجه، ومولده[٣]. فالمصطلح «يُبتكر، فيُوضع ويُبث ثم يُقذف في حلبة الاستعمال، فإما أن يروج فيثبت، وإما أن يكسد فيختفي... لأنَّ ما يقرر حياة المصطلح هو الاستعمال وليس الوضع، فالوضع هو بمثابة الولادة وليس كل مولود يكتب له العيش والحياة؛ لأن

العيش يقرره المجتمع مع المولود الجديد وتعهده بالرعاية والعناية. والمصطلح الذي يلقى القبول والاستعمال من قبل الجمهور هو الذي يحظى بالبقاء والاستمرار. أما المصطلحات التي لا تستعمل فهي بمثابة موتى لا وجود لهم إلا في سجلات النفوس»[٤].

وتعريف المصطلح الذي يجعله مبتكراً جماعياً، والذي هو أكثر تعريفاته تداولاً في الدراسات المصطلحية ينبغي أن يحكي تفاصيل ما يقع في الدائرة الأولى، فيتحدث عن عملية الوضع وليس الاستعمال. وبحسب منطوقه يجب أن يتوافر البعد الاتفاقي في دائرة الوضع. ولا يأخذ بنظر الاعتبار استعمال المصطلح، وتداوله.

ويبدو أنَّ أول من عرّف المصطلح بهذا التعريف هو الشريف الجرجاني الذي يرى أنَّ المصطلح «عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسمٍ ما يُنقل عن موضعه الأول... [أو] إخراج اللفظ من معنى إلى آخر، لمناسبة بينهما، وقيل: اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى»[٥]. ومن ثم تعريف أبي البقاء الكفوي الذي يعرفه بقوله: «اتفاق القوم على وضع الشيء»[٦]. وعرّفهالزبيدي بقوله: «الاصطلاح اتفاق على أمر مخصوص»[٧]. ويعرفه مصطفى الشهابي: «لفظ اتفق العلماء على اتخاذه للتعبير عن معنى من المعاني العلمية»[٨].

وشيوع هذا التعريف دون غيره من تعريفات المصطلح الأخرى عند الدارسين جعلهم، يستنبطون منه مفهوم المصطلح، وشروطه الجوهرية ولما كان البعد الاتفاقي أحد قيود التعريف، وحدوده صار اتفاق الجماعة المخصوصة من أركانه الأساسية، وشروطه الرئيسة، بل إنَّ الدارسين جعلوه في مقدمة تلك الشروط، وأولها. فنرى -مثلاً- (د. أحمد مطلوب) يضع الاتفاق الجماعي في صدارة شروط المصطلح، إذ يقول: «فشرط المصطلح كما يتبين من هذه التحديدات: اتفاق العلماء عليه للدلالة

على معنى من المعاني العلمية». بل إنَّد. أحمد مطلوب يصرح بان الاتفاق الجماعي على ربط المصطلح بمفهومه هو سابق لمرحلة شيوعه في حقله المعرفي، أي أنَّ البعد الاتفاقي من لوازم دائرة الوضع الاصطلاحي، وليس من شروط دائرة الاستعمال، إذ يقول: «المصطلح عرف يتفق عليه جماعة، فإذا شاع أصبح علامة على ما يدل عليه»[٩]. ويؤكد هذا المعنى في موضع آخر فيقول: «فالأساس في المصطلح أن يتفق عليه اثنان أو أكثر، وأن يُستعمل في علم، أو فن بعينه ليكون واضح الدلالة مؤديا المعنى الذي يريده الواضعون»[١٠]. ومن ثم يكون اتفاق المتخصصين على ربط اللفظبدلالة خاصة من السمات الأساسية لعملية الوضع الاصطلاحي[١١]. ويوضح د. أحمد مطلوب معنى الاتفاق بقوله: «وأما الاتفاق المقصودهنا، فهو اتفاق جماعة من العلماء والمشتغلين بعلم من العلوم على إعطاء كلمة ما معنىً جديداً فتصبح عندئذ دالة على مدلول جديد، وتدعى مصطلحاً، أي كلمة تحمل دلالة جديدة متفقاً عليها، دلالة تغاير تماماً دلالتها الأصلية»[١٢].

ويذهب معظم الدارسين المحدثين إلى الفكرة نفسها، فيعرفون المصطلح تعريفاً مستنسخاً من تعريف القدامى، فيجعلون تواضع الجماعة المتخصصة المولد المعرفي الأساس في تكوين الدلالة الاصطلاحية. فيذهب د. محمد عزام إلى هذا المعنى بقوله: «المعنى الاصطلاحي عرف خاص؛ لأنَّه ثمرة اتفاق طائفة معينة في علم ما على أمر ما». وعند باحث ثانٍ «المصطلح العلمي هو لفظ اتفق العلماء على اتخاذه للتعبير عن معنى من المعاني العلمية»[١٣]. وعند آخر ثالث الاصطلاح «كعرف خاص يعني اتفاق طائفة خاصة على وضع شيء وتداوله في أدبيات الكتابة»[١٤]. وعرّفه أحد الباحثين بقوله: «الاصطلاح هو اتفاق القوم على وضع شيء كاتفاق أهل الصرف على وضع الحرف للصوت المعتمد على مقطع من مقاطع الحلق واللسان، أو الشفتين ومن هذا القبيل أسماء جميع العلوم وما يضعه أهل كل علم من الأسماء»[١٥].

ومن النصوص الأخرى التي تؤكد العنصر الجماعي في تعريف المصطلح لدى الباحثين تعريفهم إياه بأنَّه: «رمز لغوي (مفرد أو مركب) أحادي الدلالة منزاح نسبياً عن دلالاته المعجمية الأولى، يعبر عن مفهوم نقدي محدد، وواضح متفق عليه بين أهل هذا الحقل المعرفي. أو يرجى منه ذلك»(١٦).

أما د. جميل عيسى الملائكة، فيرى أنَّ وجود البعد الاتفاقي في مفهوم المصطلح، أصبح من العرف السائد، والاستعمال المشهور، إذ يقول: «فالمعروف أنَّ الاصطلاح هو اتفاق المختصين وتواضعهم على استعمال كلمة أو أكثر للدلالة على معنى دقيق غير معناها اللغوي الصرف»(١٧). ومن ثم فالمواضعة الاصطلاحية وليدة جماعة علمية متخصصة في شأنٍ علمي معين فحسب. وقد عد اتفاق الجماعة جوهر الحقيقة الاصطلاحية، وإن عدم تحققه يمثل مشكلة جوهرية في تحقيق مفهوم المصطلح، إذ يقول د. علي توفيق الحمد: «لما كان المصطلح لفظاً يطلق للدلالة على مفهوم معين عن طريق الاصطلاح (الاتفاق) بين الجماعة اللغوية على تلك الدلالة المرادة التي تربط بين اللفظ (الدال) وبين المفهوم (المدلول) لمناسبة بينهما؛ أقول: لما كان الأمر كذلك، فإنَّ جوهر المشكلة -كما يتصورها البحث- هو الاتفاق بين الجماعة، والأسس والمبادئ التي يقوم عليها هذا الاتفاق، وسبل تحقيقه»(١٨).

ونرى أنَّ السبب الذي جعل الدارسين يعتقدون بفكرة الاتفاق الجماعي في المواضعة الاصطلاحية بديلاً عن الابتكار الفردي المحض هو دلالة المصطلح اللغوية، فقد جعل الباحثون منها مدخلاً أولياً لتشخيص المعنى الاصطلاحي للمصطلح نفسه، إذ إنَّ المعجمات اللغوية تفسر الاصطلاح لغةً بأنه: ضد الفساد، وهو الاتفاق، والتعارف، و «اصطلح القوم زال ما بينهم من خلاف و على الأمر تعارفوا عليه، واتفقوا... (الاصطلاح) مصدر اصطلح. وهو اتفاق طائفة على

شيء مخصوص»[١٩]. ويبدو أنَّ الشريف الجرجاني هو أول من نجا ذلك المنحى في تعريف المصطلح اصطلاحياً، والدليل أنَّ الاصطلاح لغةً هو الاتفاق وهي الكلمة التي ضمنها الشريف الجرجاني ومن جاء بعده في تعريف المصطلح.

وتناسى الباحثون أنَّ المواضعة الاصطلاحية تنطوي على انزياح دلالي مقصود يتمثل في تخصيص لفظ ما بدلالة جديدة غير دلالته المعجمية. فلفظ (الكفر) مصطلح قرآني انزاح عن دلالته المعجمية (التغطية) إلى الجحود، وإنكار الربوبية. وإذ كان هذا هو حال الكلمات المصطلحة، فالأولى أن يكون حال كلمة المصطلح نفسها، فيجب أن تنطوي على انزياح دلالي يجعلها تفارق دلالتها المعجمية (معنى الاتفاق الجماعي) إلى دلالة جديدة مستحدثة (ربط اللفظ بدلالة فكرية خاصة) لا أن يُجر المعنى المعجمي إلى الحقل الاصطلاحي لتبقى الدلالة اللغوية هي الدلالة الاصطلاحية نفسها مثلما فعل د. يوسف وغليسي الذي ذهب إليأن الدلالتين اللغوية والاصطلاحية للمصطلح تتحدان معا ليغدو المصطلح «اتفاقاً لغوياً طارئاً بين طائفة مخصوصة على أمر مخصوص في ميدان مخصوص»[٢٠].

لكننا نعتقد أن فكرة الاتفاق الجماعي مجرد وهم وقع فيه الدارسون، وضرب من الخيال لا يمكن أن يكون واقعاً علمياً. ودليل ذلك مجموعة من الظواهر الاصطلاحية التي تنقض فكرة اتفاق الجماعة المتخصصة في عملية وضع المصطلح. وأنَّه لا أثر لتلك الجماعة في دائرة الوضع الاصطلاحي. ومن أهم الظواهر الناقضة:

الظاهرة الأولى

وتتمثل في مجموعة من المصطلحات التراثية التي لا تتدخل الجماعة المتخصصة في حقلها المعرفي في إنتاجها، ولم تشترك في توليدها، ولم تصطلح مع مخترعها،

ومبتكرها على وضعها الاصطلاحي. ومن ثم فهي مصطلحات من وضع فرد واحد فقط، من دون أن يكون للمتخصصين معه أثر في توليدها ومن تلك المصطلحات.

١. المصطلح القرآني: إذ لاشك في أنَّ واضع المصطلح القرآني هو الله سبحانه وتعالى، فهو من ربط بين الألفاظ القرآنية ومدلولاتها الاصطلاحية الجديدة. ولا ريب في أنَّ الله سبحانه وتعالى لم يتفق مع أحد في عملية توليد المصطلح القرآني سواء كان نبياً أم عبداً مؤمناً، فهو لم يصطلح -كما نعلم- مع أحد في إحداث انزياح دلالي في ألفاظ القرآن المصطلحية نحو الدعاء، والصلاة، والزكاة، والنفاق، والكفر، والمؤمن، ومن ثم فالمصطلح القرآني لا يتوافر على البعد الاتفاقي الذي نص عليه مفهوم المصطلح الشائع، والمتداول بين الباحثين ولكن لا يمكن أن لا يعد الانزياح الدلالي الحاصل في ألفاظ النص القرآني اصطلاحاً، إذ ينطبق عليه مفهوم المصطلح على الرغم من عدم توفر شرط اتفاق الجماعة. و لا خلاف في اصطلاحية اللفظ القرآني.

٢. هناك رواية تُنقل عن أبي عمرو بن العلاء تفيد أنَّه هو الذي وضع مفردة (العربية) اسماً للعلم الذي يعنى بدراسة اللغة العربية، وهي «قال ابنُ نوفل: سمعتُ أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء: أخبرني عما وضعت مما سميت عربية! أيدخلُ فيه كلامُ العرب كلُّه؟ فقال: لا. فقلت: كيف تصنع فيما خالفتْك فيه العرب وهم حجة؟ فقال: أحملُ على الأكثر، وأُسَمِّي ما خَالَفني لغات»[٢١]. فأبو عمرو بن العلاء -بحسب منطوق الرواية- هو منأطلق مصطلح (العربية) على الدراسات التي تعنى بدراسة لغة العرب. فهل تواضع أبو عمرو مع غيره في هذه التسمية ام هي من بنات عقله، ولم يتفق مع غيره لاختيار هذا الاسم وربطه بدلالة جديدة. ولا ريب في أنَّ لفظ (العربية) ينطبق عليه مفهوم

المصطلح بسبب الانزياح الدلالي الحاصل فيه من ارتباطه بمفهوم جديد، ودلالة مستحدثة تتجسد في الدراسات اللغوية التي تُعنى باللغة العربية.

٣. مصطلحات الخليل العروضية نحو الزحاف، والعلل، والحشو، والعروض، والضرب، وأسماء البحور الشعرية، إذ لا يشك أحد في أنَّ الخليل الفراهيدي هو من اخترع هذه المسميات التي دخلت دائرة الاستعمال بعد أن ربطها بدلالات جديدة لم تكن معهودة قبله. ومن ثم فهي مصطلحات علمية لكنَّها لم تولد من تواضع الطائفة المتخصصة بعلم العروض؛ لأنَّ الخليل وضع هذا العلم بنفسه، وابتكر اصطلاحاته، ومفاهيمه من دون أن يتفق مع أحد على ذلك حتى سميت باسمه (عروض الخليل) . وهو ما شاع عند القدامى عنه، إذ قالوا «وأما العروض فأول من اخترعه وابتدعه الخليل بن أحمد... وهو أول من وضع العروض واستخرج غرائبه واستنبط عجائبه وجعله ميزاناً للشعر يعرف به التام من الناقص وصاغ له من التفاعيل ثمانية أجزاء لا يخرج شعر موزون عنها صيرها له كالمثاقيل»[٢٢].

٤. مصطلح (الاشتقاق الأكبر): إذ إنَّ ابن جني صرّح بأنَّ هذه التسمية، هي من ابتكاراته، واختراعاته، وأنَّه من وضع هذا المصطلح على الرغم من أنَّأبا علي الفارسي كان يستعمل هذا اللون من الاشتقاق لكنه –بحسب تعبير ابن جني– لم يطلق عليه المصطلح (الاشتقاق الأكبر). ومن ثم فابن جني لم يتفق على تسميته حتى مع أستاذه أبي علي الفارسي في اختيار المصطلح الجديد بل عمل على ربطه بالدلالة الجديدة عملاً فردياً لم يشاركه فيه أحد. ومن ثم لا يتوافر فيه البعد الاتفاقي الذي قيل: إنَّه عنصر أساس من عناصر تكوّن مفهوم المصطلح. قال ابن جني: «هذا موضع لم يسمّه أحد من أصحابنا غير أنَّ أبا علي

-رحمه الله- كان يستعين به ويُخلِد إليه مع إعواز الاشتقاق الأصغر. لكنه مع هذا لم يسمه وإنما كان يعتاده عند الضرورة ويَسْتروِح إليه ويتعلَّل به. وإنما هذا التلقيب لنا نحن. وستراه فتعلم أنه لقب مستحسن»[٢٣]. فلم يُسبق ابن جني إلى هذه التسمية، فهي من إبداعه العلمي، فيكون مصطلح (الاشتقاق الأكبر) مبتكراً فردياً لم يتفق صاحبه مع أحد سواه. ومن لم يتوافر على البعد الاتفاقي ولا نشك في أنَّه يعد مصطلحاً علمياً تتحقق فيه صفة المصطلحية.

٥. مصطلحات قدامة بن جعفر في كتابه نقد الشعر: صرّح قدامة أنَّه عمل على وضع أسماء ومصطلحات لما استنبطه من المعاني البلاغية الجديدة، والمفاهيم المستحدثة، إذ قال: «فإنِّي لما كنت آخذاً في استنباط معنى لم يسبق إليه من يضع لمعانيه وفنونه المستنبطة أسماء تدل عليها، احتجت أن أضع لما يظهر من ذلك أسماء اخترعتها، وقد فعلت ذلك، والأسماء لا منازعة فيها إذ كانت علامات، فإن قنع بما وضعته وإلا فليخترع لها كل من أبى ما وضعته منها ما أحب، فليس ينازع في ذلك»[٢٤]. ومن ثم تكون عملية وضع المصطلحات البلاغية عند قُدامة عملية فردية تخلو من الجماعة المتخصصة التي نص مفهوم المصطلح على أنَّها تتفق في ما بينها على إنتاج المصطلح وربطه بالدلالة الجديدة. ولا يمكن أن ننكر مصطلحية ما وضعه قُدامة في سبيل المحافظة على تعريف المصطلح.

الظاهرة الثانية: الاشتراك الاصطلاحي

ويُعرَّف المشترك المصطلحي «أن تشترك مجموعة من المصطلحات في التعبير عن معنى واحد، أو مفهوم أجنبي واحد»[٢٥] نحو مصطلح المفرد في الدراسات النحوية. فهو يستعمل للدلالة على خمسة مفاهيم هي: ما يقابل الجملة، وما يقابل المركب، وما

يقابل المضاف، وما يقابل المثنى والجمع[٢٦]. ومن ثم يرتبط بأكثر من مفهوم نحوي واحد ومن ثم فالاشتراك الاصطلاحي هو أن يستعمل المختصون مصطلحاً واحداً يدل على عدد من المفاهيم[٢٧] «وقد عرفت هذه الظاهرة الإشكالية حتى في التراث العربي القديم وخاصة في الحقول العلمية»[٢٨]. وتعد ظاهرة الاشتراك المصطلحي من أهم المشكلات التي يعاني منها المصطلح العلمي[٢٩]، وهي تدل «على عدم الدقة أو تمكن المصطلحي من وضع المصطلح المحدد الدقيق للمفهوم المحدد الواحد»[٣٠]؛ لأنَّ تعريف المصطلح يقتضي أن يرتبط اللفظ المصطلح الواحد بمفهوم واحد محدد تحديداً دقيقاً، لا أن يرتبط اللفظ بأكثر من مفهوم. «وإطلاق الرمز اللغوي (الرمز الواحد) على غير مفهوم -على مفاهيم متعددة- يوقع في اللبس، ويجعل قضايا العلم عرضة للتداخل، والتشويش، والاضطراب... وقد يؤدي هذا الاشتراك - أيضا- إلى تناقض، وفوضى دلالية، ومعجمية»[٣١]. وهذه الظاهرة على وفق هذا التصور تخالف فكرة اتفاق الجماعة المتخصصة على وضع اسم واحد لمفهوم واحد. فلا يمكن أن ينطبق على مصطلحات هذه الظاهرة مفهوم المصطلح المشار إليه.

الظاهرة الثالثة: الترادف المصطلحي

وهو أن يُعبر المختصون في علم ما عن أحد مفاهيمه بمصطلحات متعددة نحو مفهوم جر الأسماء، إذ يُسميه النحويون باسمين، الجر، والخفض، وكذلك مفهوم الاشتقاق يُعبرون عنه بالصفة، والمشتق. وكذلك استعمال النحاة مجموعة من المصطلحات للدلالة على ظاهرة الاستغناء في النحو العربي، فقد استعملوا مصطلح (الاستغناء)، و (الاكتفاء)، (سد المسد)[٣٢]. وكذلك ترادف الألفاظ الدالة على مفهوم المصطلح نفسه في التراث العربي، إذ يؤكد بعض الباحثين أن هناك مجموعة من الألفاظ التي استعملها أسلافنا الاصطلاحيون للدلالة على معنى

الاصطلاح نفسه نحو «الاصطلاحات والحدود والمفاتيح والأوائل والتعريفات والكليات والأسامي والألقاب والألفاظ والمفردات»[٣٣]. وظاهرة الترادف المصطلحي تتناقض مع فكرة اتفاق الجماعة المتخصصة على تسميةالشيء (المفهوم العلمي) باسم محدد. ومن ثم تظهر ظاهرة الترادف المصطلحي خلاف ما ينص عليه تعريف المصطلح المشار إليه. فالجماعة المتخصصة يختلفون في هذه الظاهرة في وضع المصطلح، ولا يتفقون. وهي ظاهرة لا يكاد يخلو منها حقل معرفي، أو ميدان علمي. وقد تنبه الباحثون المحدثون على هذه الظاهرة ومقدار تأثيرها في متعلمي الحقل العلمي الذي تتواجد فيه المصطلحات المترادفة، بل كان تنبههم تنبه المتذمر الساخط من هذه الظاهرة وخطرها على العلوم، والفنون. وقد عبّر أحد الدارسين عن هذا التأثير بقوله: «وقد أثارت قضية الترادف المصطلحي... وضعاً قلقاً في وجه المصطلحية العربية، حين لم يعد التمييز بمستطاع بين ما هو مجد، وغير مجد في هذا الكم المصطلحي الهائل»[٤٣]. بل إنَّ بعض الباحثين عَدَّ ظاهرة الترادف المصطلحي سبباً من أسباب تشتت المصطلح العربي وعدم توحيده، إذ يقول: «ولعل من الأسباب التي أدت إلى التشتت، وتجذيره -أيضا- وجود المترادفات الكثيرة الدالة على مفهوم واحد، ويمكن أن تعد المترادفات سببا ونظرا للتشتت في آن واحد»[٣٥]. وقد عَدَّ الباحث ظاهرة التشتت سبباً من أسباب توليد المترادفات؛ لأنَّ الشرط الرئيس في تحقق المصطلح وتكونه هو «أن يكون للمفهوم الواحد سواء أكان اسم معنى أم اسم ذات لفظة اصطلاحية واحدة يتفق عليها أهل الاختصاص». وعلى هذا الأساس فإنَّ «المصطلحات ينبغي أن تكون دالةً على نحو مباشر ودقيق»[٣٦]؛ «لأنَّ تعدد الألفاظ بالمفهوم الواحد يفضي إلى اضطراب في عملية التواصل»[٣٧]. بل إنَّ «استعمال عدة ألفاظ عربية متنوعة للتعبير عن لفظ أعجمي واحد، أمر سبَّبَ الكثير منه الاضطراب للباحثين»[٣٨]. «وعليه فالإنسان لا يجوز أن يحمل أكثر من

اسم سمي به، كذلك الأشياء لا يمكن أنتأخذ أسماء عدة لمسمى واحد مهما اختلفت طرق صياغة هذا الاسم أو المصطلح»[٣٩]. لذلك يجب أن توجد دلالةٌ واحدةٌ «للمصطلحات في انتمائها إلى الحقل المعرفي الواحد حيث تتوحد العلاقة بين الدال والمدلول في شكل اسم واحد للشيء الواحد وشيء واحد يُسمى باسم واحد فلا مجال هنا -إذن للترادف و لا للمشترك اللفظي»[٤٠].

ظاهرة تطور المصطلح

وهي من الظواهر المصطلحية المعارضة لفكرة الاتفاق الجمعي في مفهوم المصطلح، لأنَّ تطور المفهوم يعني تبدل عناصره المكونة له تبدلاً كلياً، أو جزئياً، وفي كلتا الحالتين يحدث تباين بينه، وبين المفهوم السابق، ومن ثم فإنَّ هذا الاختلاف الحاصل يتناقض مع مبدأ الاتفاق الجمعي، ومثاله مصطلح (النحو) نفسه، إذ إنَّ تعريفه عند متقدمي النحويين هو نفسه ليس عند متأخريهم نفسه، فقد عرّف النحو سابقاً «النحو إنَّما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من إستقراء كلام العرب حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة»[٤١]، وعرفه متأخرو النحويين «علم يبحث فيه عن أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناء وموضوعُهُ الكلم العربية من حيث ما يعرض لها من الإعراب والبناء»[٤٢]. وقد أشار الصبان في حاشيته على شرح الأشموني إلى اختلاف مفهوم النحو بين القدماء، والمتأخرين مع بقاء المصطلح نفسه، فوصف تعريف المتقدمين بقوله: «هذا اصطلاح القدماء واصطلاح المتأخرين تخصيصه بفن الإعراب والبناء وجعله قسيم الصرف»[٤٣]، وهذا يعني تطور مفهوم مصطلح النحو. وكذلك مصطلح المسند، والمسند إليه، إذ تغير مفهومه عند النحويين عما كان عند سيبويه. إذ أطلق مصطلح المسند على المبتدأ، والمسند إليه على الخبر «ثم

شاع نقيض ما أراده سيبويه، فأطلقوا المسند على الخبر، والمسند إليه على المبتدأ»[٤٤].

إذ نلاحظ أنّ مفهوم المصطلح يتغير، ويتبدل داخل دائرة أهل الاختصاص أنفسهم، ومن ثم لا يتناسب هذا التغيير والتطور مع فكرة اتفاق الجماعة.

البعد الفردي في المواضعة الاصطلاحية

كنا قد وصفنا البعد الاتفاقي، أو اتفاق الجماعة المتخصصة في مفهوم المصطلح بأنَّه مجرد وهم، وضرب من الخيال ليس له واقع علمي يؤيده. وقد أكدت الظواهر السابقة هذا القول، إذ بينت أنَّ هناك مجموعة من المصطلحات التي لا تتوافر في وضعها الاصطلاحي على فكرة اتفاق الجماعة المتخصصة، وأنَّ تلك المصطلحات ولدت من غير ذلك الاتفاق، لكن أحداً لم يشك في تحقق صفة المصطلحية فيها.

وما يؤيد هذه النتيجة أنَّ فكرة توحيد المصطلحات –وهي فكرة انبثقت من رحم وهم اتفاق الجماعة– لم يستطع أصحابها، أو من تبناها أن يحققها في الواقع العلمي، فعلى الرغم من العمل الجاد، والجهد المتواصل الذي بذلته المجامع اللغوية في الوطن العربي، والعطاء المتواصل لمكتب تنسيق التعريب في الرباط الذي أسس لتطبيق فكرة توحيد المصطلحات، لم نر شيئاً ملموساً في أرض الواقع العلمي لا سيما في حقلي اللسانيات، والنقد، وقد كانت إشارة د. عبد القادر الفاسي الفهري واضحة جلية في هذا الشأن، إذ قال: «ومعلوم أنَّ مؤسسات في العالم العربي تكفلت بإعداد المصطلح، ومعيرته، وتوحيده محاولة الابتعاد عن العفوية بوضع أصول ضابطة نذكر من هذه المؤسسات مجامع اللغة العربية المختلفة (وعلى الأخص مجمع اللغة العربية بالقاهرة)، وكذلك مكتب تنسيق التعريب بالرباط إلا أن هذه المؤسسات لم تبلغ المنشد رغم الجهود المبذولة، ورغم اعتماد التنسيق أعمال بعض الأخصائيين،

والمبدعين في ميدانهم (وكذلك آراء بعض مستهلكي المصطلح أحياناً). فقليل من المصطلحات، التي أقرها مجمع اللغة العربية بالقاهرة ما كتب له الرواج والاستحسان عند أهل هذا الاختصاص»[٤٥]، فالجماعة المتخصصة لم تستطع تطبيق ما تصورته حقيقة، وعدته ركناً من أركان مفهوم المصطلح، إذ لم يمكنها الاتفاق على وضع المصطلحات في ضوء تعريف المصطلح الشائع بين الباحثين على الرغم من أن المجامع اللغوية في البلاد العربية ضمت إليها أكابر الباحثين، وشيوخهم. وما لا يمكن تطبيقه، ويصعب العمل به لدرجة تعذر حصوله في الواقع، فهو ابن الوهم، ووليد الخيال.

وما يزيد تأكيد هذا القول أنَّ الغربيين –وهم السباقون إلى علمنة المصطلح– قد أعلن بعضهم ممن له شأن في قضية المصطلح (خرافة توحيد المصطلح الألسني) خلال أربعينيات القرن الماضي قبل انفجار القضية الاصطلاحية وتضخم المصطلح[٤٦]. وإذا ما تقررت نتيجة البحث بهذا الشكل، فإنَّنا نعتقد أنَّ البديل الحقيقي والأساس للتواضع الجماعي هو الوضع الفردي فحسب؛ لأنَّ عملية توليد المصطلح واختياره إنَّما هي عملية ذهنية. فذهن الفرد الواضع بعد توليد المفهوم، وتكوينه من خلال ترابط مجموعة من الأفكار، وصياغتها في قالب مفهومي محدد الأبعاد، فإنَّه يسعى إلى اختيار إحدى مفردات اللغة المناسبة لهذا المفهوم لتكون علامة دالة عليه واسماً يُسمى به. ثم يلقى به في دائرة الاستعمال، وهي المرحلة الثانية من عمر المصطلح. فيتقرر في هذه الدائرة مقدار نجاح الواضع المتخصص في عملية المواضعة الاصطلاحية، فإذا كان اختيار مصطلحاته دقيقاً جداً، فسيُكتب لها التفرد، والوحدانية الاستعمالية، فلا يُشرك معها مصطلحات أخرى تكون مرادفةً لها نحو ما فعل الخليل في مصطلحاته العروضية. وإذا ما دخل الرديف في دائرة الاستعمال، فان درجة انتقاء المصطلح عند الفرد الواضع لن تكون بالدقة المطلوبة. وإذا ما هُجر

المصطلح، وانحصر استعمالُه في حدود صاحبه تبين عدم مناسبة المصطلح لما وضع له. وقد رسم د. علي توفيق مخططاً بيانياً يقترب من ما ذكرناه إذ يقول: «إنَّ المتكلم بعد أن يتكون لديه تصور ذهني –مفهوم– لشيء ما موجود في الواقع قد يحده، أو يعرفه أولاً، وهي خطوة أولى مبكرة توحي بفهم ذلك الشيء الخارجي، وتكوين تصور ذهني له، لكن المتخصص لم يتمكن بعد من ربط ذلك المفهوم بمجموعة مفاهيم متجانسة، أو مقاربة، ثم اختيار رمز دال عليه»[٣٧].

وقد وردت إشارات صريحة عند الدارسين المحدثين– مثلما رأينا في كلام د. علي توفيق– إلى كون البعد الفردي هو المولد الحقيقي للمواضعة الاصطلاحية من خلال حديثهم عن عملية التوالد الاصطلاحي، وكيفية اقتران اللفظ بدلالة جديدة. وهذا يعني أنَّ فكرة اتفاق الجماعة المتخصصة على الرغم من عمرها الطويل، وشيوعها بين الباحثين قديماً، وحديثاً لم تستطع إخفاء فردية المصطلح، فكانت تظهر في فلتات أقلام الباحثين بين الفينة والأخرى.

فالدكتور أحمد مطلوب يرى «أن العرب الأوائل لم يروا باساً في أن يضع المؤلف مصطلحه، فيشيع، أو يهمل إذ لا مشاحة في الاصطلاح»[٤٨]. ويرى أنَّ وضع المصطلح مباحٌ للعلماء ولكل من احتاج إلى تسمية الشيء ليعرف به[٤٩]. وما يفهم من كلامه أنَّ الإباحة مفتوحة للفرد بوصفه فرداً، وليس جماعة متواضعة، كما إنَّه يصرح بهذا المعنى في موضع آخر، إذ يقول: «أصبح المصطلح مهماً في تحصيل العلوم؛ لأنَّه يحدد قصد المؤلف، أو المترجم»[٥٠].

ولم تكن الفردية مصدر المواضعة فقط، بل إنَّها السبب الحقيقي لاختلاف الاصطلاحات، وهذا ما يشير إليه باحث آخر حينما يتحدث عن اختلاف الاصطلاح في التراث العربي لاختلاف الفرد الواضع، إذ يقول: «وهكذا شرع العلماء والنقاد،

والمفكرون العرب في وضع اصطلاحات نقدية، وبلاغية. ولحظوا اختلاف هذه المصطلحات بين عالم وآخر، فقال ابن المعتز مثلاً في مقدمة (كتابه البديع): «ولعل بعض من قصر عن السبق إلى تأليف هذا الكتاب ستحدثه نفسه وتمنّيه مشاركَتنا في فضيلته فيسمي فناً من فنون البديع بغير ما سميناه به»، وعندما يأتي قدامة يُعيد طرح المشكل من جديد، فيعزو لنفسه فضل الريادة في وضع بعض المصطلحات النقدية، والأدبية»[٥١].

ولم ينحصر اختلاف المصطلحات المتولد من فردية الوضع الاصطلاحي في حدود دائرة التراث بل نراه حاضراً في العصر الحديث حضوراً مكثفاً يكاد يتجاوز ما ألفناه عند القدماء، فنرى أحد الباحثين –مثلا– حينما يستعرض واقع الدرس الصوتي الحديث، يُلمح بشكل واضح إلى مقدار الاختلاف المصطلحي، وتأثيره في القارئ العربي، إذ يقول: «وهكذا بدأت حركة تعريب ونحت وترجمة للمصطلحات الصوتيةفي العالم العربي، وكلها محاولات فردية وفق بعضهم في المقابلات العربية التي اقترحها أو استعملها وافتقر بعضهم الآخر للدقة العلمية فجاءت مقابلاتهم العربية ناقصة أو خاطئة... وقد اتفق بعضهم في المقابلات التي استعملوها واختلف بعضهم الآخر. وكان ذلك على حساب القارئ العربي الذي اختلط في عقله المصطلحات العربية الجديدة المختلفة»[٥٢]. وهو ما أكده الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري أيضاً[٥٣] .

ولما كان تأثير فردية المصطلح في واقعه وصل إلى هذه الدرجة من القوة، فقد عد الباحثون تلك الفردية احدى الإشكاليات التي تعاني منها الحقول المعرفية التي تشهد حالة الاختلاف المصطلحي. والخطاب النقدي العربي كان أبرز تلك الحقول التي عاشت حالة الاختلاف، فقد تحدث الدارسون علناً عن فردية المصطلح

النقدي، وأثرها السلبي في المصطلح النقدي، فيرون أنَّ المصطلحات النقدية تختلف «في مفهومها ودلالتها من باحث إلى آخر حسب درجة وعيه بالمصطلح، ومنهجه في الدراسة»(٥٤). بل إنَّ باحثاً آخر حينما يتحدث عن واقع المصطلح النقدي العربي المعاصر يذهب إلى نفي فكرة التواضع الجماعي منه، ويخليه من البعد الاتفاقي، إذ يقول: «إنَّ هذه الجهود التي غرفت من المصطلحات الأجنبية ادعاءً أو استسهالاً أوجدت إشكالية المصطلح النقدي إلى درجة أن أصبح الموروث العربي يكاد يخلو من مواضعة عربية خالصة لمصطلحات متفق عليها يقرأها المشارقة والمغاربة على حد سواء»(٥٥).

وما وصل إليه الخطاب النقدي، لم يكن الدرس اللساني العربي منه ببعيد، وهو ما صرّح به دارسوه، إذ يرون أنَّ «المصطلحات الألسنية تشكل عبئاً كبيراً على الدارس الأكاديمي المبتدئ والمتقدم ولا أدل على ذلك، هذا الحشد الهائل من المصطلحات البدائل للمصطلح الألسني الواحد الذي تشهده الساحة النقدية العربية»(٥٦).

وما أنتج هذا الحشد الهائل من المصطلحات الألسنية هو أنَّ المواضعة الاصطلاحية منتج فردي، ومن ثم كان هناك نوع من العفوية في إنتاج المصطلح، أو الذاتية غير المتقيدة في توليده «ولهذه العفوية في التعامل مع المصطلحات الغربية الوافدة، انتقل المصطلح اللسانياتي العربي إلى البيئة العربية عن طريق الترجمة والتعريب في بادئ الأمر أكثر مما نحا أصحابه إلى التوالد من داخل اللغة العربية الموسومة بنمائها، فغيروا كثيراً من الألفاظ من حيث الكم، ووفروا اصطلاحات كثيرة من مدارس لسانياتية مختلفة، والملاحظة في هذه الجهود الفردية سمة العفوية في النقل، أي عدم اقتران الترجمة والتعريب بمبادئ منهاجية دقيقة، واتفاق مسبق»(٥٧)، فكان البعد الذاتي في وضع المصطلحات هو العنصر المتحكم. والمكون، ولا ريب في

أنَّ تكون نتيجة ذلك التعدد، والاختلاف، والاختلاف في أعلى مستوياته، وأوضح صوره كما نراه على حقيقته. ومثلما تشهد به المعجمات المخصصة للمصطلحات، التي كانت تعبيراً جلياً، وصورة أخرى لذلك الاختلاف، وقد شخصها خير تشخيص، د. مولاي علي بو حاتم، إذ يقول: «إنَّ هذه المعاجم الموضوعة هي من صنع أصحابها بالوضع والترجمة والتعريب وبالإيحاء تارة من دون التركيز على الاستعمال الشائع لدى اللسانياتيين أو النقاد العرب لذلك جاءت مختلفة من باحث إلى آخر ومن تخصص إلى آخر في غياب منهجية استقرائية لضبط الحقول المعاجمية والمفاهيم...؛ لأنَّها كثيرة ودروبها متشعبة. والمصطلحات فيها متضاربة متباينة...»[٥٨]، ويعقب على هذا الأمر في موضع آخر فيقول: «ومثل هذا السخاء في إنتاج المصطلحات، أوجد مصطلحات غير موحدة تختلف وتتعارض ببعضها بعضاً، وهي عرضة للتحول والتغيير كما أنَّ هذا التداخل المصطلحي عند باحث واحد في كتاب واحد يعطي فكرة عن الفوضى التي تشيع بين الباحثين سواء فيما تعلق بمصطلحات النقد السردي أم مصطلحات الدرس السيميائي بشكل عام»[٥٩].

ولم يكن المصطلح العلمي العربي الحديث بأحسن حالاً من نظيره الإنساني، إذ كان يشكو من العلة نفسها (اختلاف المصطلح بسبب فرديته)، وهوما أشار إليه الباحثون في شأنه، إذ يبين الدكتور محمد علي الزركان ذلك الواقع بقوله: «ولقد كثر عدد نقلة العلوم الحديثة، وعدد المؤلفين في تلك العلوم فاختلفت بهذا المصطلحات العلمية اختلافاً كبيراً»[٦٠]. ووصل الحال إلى وصف أحد الباحثين واقع المصطلح العلمي العربي بالفوضى بسبب كثرة واضعيه[٦١]. وقد دفع الواقع المصطلحي العربي -كما ترسمه النصوص السابقة- باحثيه إلى القول بعدم وجود منهجية واضحة في عملية وضع المصطلح[٦٢]. كما أن بعض العلماء حاولوا -بتأثير ذلك- التقليل من مركزية البعد الاتفاقي في مفهوم المصطلح لأنَّهم استشعروا عدم توافره المصطلحات

بوصفه عنصراً رئيساً فيها، فراحوا يضعون صيغةً جديدةً لتعريف المصطلح وتخلوا عن فكرة اتفاق الجماعة المتخصصة، نحو تعريف بعضهم: «المصطلح كلمة أو مجموعة من الكلمات من لغة متخصصة علمية أو فنية يوجد مورثا أو مقترضاً للتعبير عن المفاهيم، وليدل على أشياء مادية محددة»[٦٣]، وقد تحاول صيغة تعريف أخرى أن لا تغفل عن المظاهر المصطلحية التي لا ي توافر فيها البعد الاتفاقي، فرأت أن المصطلح هو «رمز لغوي يدل على تصور ذهني أكثر ما يكون متفقاً عليه»[٦٤]. بل إنَّ بعض التعريفات الحديثة أدخلت البعد الفردي صراحة في تعريف المصطلح نحو قولهم: «اللفظ الذي يضعه فرد أو هيئة لدلالة علمية، أو حضارية معينة بشرط أن يكون قد تواضع عليه المشتغلون بذلك العلم». على الرغم من أنَّ التعريف لم يتخلَ بشكل تام عن وهم الاتفاق الجماعي.

... الخاتمة ...

لا تقتصر نتيجة البحث على استبدال فكرة اتفاق الجماعة المتخصصة بالبعد الفردي، إذ تبين أنَّ البعد الاتفاقي مجرد افتراض ذهني ليس له واقع علمي، نشأ بفعل تأثير دلالة كلمة (المصطلح) اللغوية. وقد أكدت مجموعة من الظواهر المصطلحية هذا التصور، بل سنبين في الخاتمة أنَّ وظيفة البعد الفردي في المواضعة الاصطلاحية لا تنحصر في تشكيله المصدر الأساس لتوليد المصطلح، وتكوينه؛إنَّما يمثل المنبع الحقيقي للاختلاف الذي يعيشه الواقع الاصطلاحي.

فما دام التواضع الاصطلاحي يولد بعملية ذهنية ذاتية، فلا ريب في أنَّ المصطلح الوليد سيحمل جزءاً من صفاته أمِّه (الذات) ، وخصائصها. وأهم صفات الذات هو التفرد، والاختلاف في نواح شتى، فالذوات الإنسانية مختلفة في طريقة تفكيرها، وعنايتها العلمية، والمستوى الثقافي، واللغوي، والفطنة، ودرجة الذكاء وغيرها من الصفات، والمصطلح يمثل مرآة تعكس فيها الذات المنتجة له رؤيتها الفكرية، أبعادها، وحدودها، ودرجة وعيها المفهوم، وإدراكه، وتسمه بتصوراتها، وأفكارها، وتبث فيه ما تراه صواباً، و تعتقده حقاً. لذلك مثّل المصطلح مصدراً من مصادر الخلاف، والاختلاف في كل علم، وفن. لأنَّ ذوات مؤسسي العلوم، والفنون العلمية، والثقافية قد تجلت في مصطلحاتهم.

والمنتج الذاتي لا يمكن أن يحظى بقبول تنعدم فيه نسبة الاختلاف، ويصل إلى درجة الإجماع التي تخلو من الاعتراض، والنقد الذي يكشف عن مواطن الضعف، ويبين مكامن الخلل. وما يتصف بهذه الصفة لا يمكن فرضه على الآخرين. ومن

ثم تغدو أطروحة توحيد المصطلحات ممكناً عقلياً فحسب، يتعذر تحقيقه في الواقع العلمي مثلما بيَّناه في أثناء البحث. ويكون الاختلاف سمةً جوهريةً في المصطلح، قد تضعف في بعض الحالات لكن يصعب إفراغُه منها. وستبقى الجماعة المتخصصة مختلفةً في المصطلح، ويظل هو يمثل سبباً رئيساً من أسباب اختلافهم.

---

١. التعريفات، للشريف الجرجاني: ٢٧.
٢. إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، د. يوسف وغليسي: ١١.
٣. مصطلحات النقد العربي السيماءوي، د. مولاي علي بو حاتم: ٩١.
٤. إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، د. يوسف وغليسي: ٧٩.
٥. التعريفات، للشريف الجرجاني: ٢٧.
٦. الكليات للأبي البقاء الكفوي: ١٢٩.
٧. تاج العروس من جواهر القاموس: ٦ / ١٦٧٠، مادة (ص. ل. ح).
٨. المصطلحات العلمية في اللغة العربية، في القديم، والحديث: ٦.
٩. بحوث مصطلحية، د. أحمد مطلوب: ٧.
١٠. بحوث مصطلحية، د. أحمد مطلوب: ١٣.
١١. مصطلحات النقد العربي السيماءوي، د. مولاي علي بو حاتم: ٢٣.
١٢. بحوث مصطلحية: ١٣.
١٣. المناهج المصطلحية، د. صافية زفنكي: ٦.
١٤. مصطلحات النقد العربي السيماءوي، د. مولاي علي بو حاتم: ١٨.
١٥. بحث المطالب في علم العربية، جرمانس فرحات: ٧.
١٦. إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، د. يوسف وغليسي: ٢٤.
١٧. منهجية وضع المصطلح وتوحيده، د. جميل الملائكة، مجلة اللسان العربي، ٣٩: ١٣٥.
١٨. توحيد المصطلح العربي وسبل نشره، د علي توفيق الحمد، مجلة اللسان العربي ٣٩: ١٦٩.
١٩. المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى أحمد الزيات حامد عبد القادر محمد النجار، تحقيق / مجمع اللغة العربية: ٢/ ١٠٨٧.
٢٠. إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، د. يوسف وغليسي: ٢٢.
٢١. طبقات النحويين اللغويين للزبيدي: ٣٥، والمزهر للسيوطي: ١/ ١٨٤

٢٢. غرر الخصائص الواضحة، للوطواط: ١٠٣.
٢٣. الخصائص لابن جني: ٢/ ١٣٢.
٢٤. نقد الشعر، قدامة بن جعفر: ٣.
٢٥. المصطلحية العربية المعاصرة، جواد سماعنه، مجلة اللسان العربي، عدد ٣٧: ١٦٥.
٢٦. ينظر: الأشباه النظائر، للسيوطي: ٢/ ٢٩.
٢٧. توحيد المصطلح العربي وسبل نشره، د علي توفيق الحمد، مجلة اللسان العربي ٣٩: ١٧٣.
٢٨. المصطلحية العربية المعاصرة، جواد سماعنه، مجلة اللسان العربي، عدد ٣٧: ١٦٥.
٢٩. ينظر: في أساليب اختيار المصطلح العلمي ومتطلبات وضعه، د. جميل الملائكة، مجلة اللسان العربي، ٢٤: ٣٧—٣٨.
٣٠. المصطلحية العربية المعاصرة، جواد سماعنه، مجلة اللسان العربي، عدد ٣٧: ١٦٥
٣١. قراءة في مصطلح سيبويه تحليل ونقد، د. علي توفيق الحمد، مجلة علوم اللغة، مج ٩، ع ١، ٢٠٠٦م: ٦٩.
٣٢. توحيد المصطلح العربي وسبل نشره، د علي توفيق الحمد، مجلة اللسان العربي، ٣٩: ١٧٤.
٣٣. إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، د. يوسف وغليسي: ٢٥.
٣٤. المصطلحية العربية المعاصرة، جواد سماعنه، مجلة اللسان العربي، عدد ٣٧: ١٦٦.
٣٥. توحيد المصطلح العربي وسبل نشره، د علي توفيق الحمد، مجلة اللسان العربي، ٣٩: ١٦٩.
٣٦. مصطلحات النقد العربي السيماءوي، د. مولاي علي بو حاتم: ٢٣.
٣٧. مصطلحات النقد العربي السيماءوي، د. مولاي علي بو حاتم: ٤٦.
٣٨. مصطلحات النقد العربي السيماءوي، د. مولاي علي بو حاتم: ٨٩.
٣٩. مصطلحات النقد العربي السيماءوي، د. مولاي علي بو حاتم: ٤٨.
٤٠. إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، د. يوسف وغليسي: ٣٢.
٤١. الأصول في النحو لابن السراج: ١/ ٣٥.
٤٢. حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/ ٢٣-٢٤.
٤٣. حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/ ٢٣-٢٤.
٤٤. قراءة في مصطلح سيبويه تحليل ونقد، د. علي توفيق الحمد، مجلة علوم اللغة، مج ٩، ع ١، ٢٠٠٦م: ١٠٧.
٤٥. المصطلح اللساني، د. عبد القادر الفاسي الفهري ومجلة اللسان العربي، ٢٣: ١٤٠.
٤٦. ينظر: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، د. يوسف وغليسي: ١١. .

٤٧. قراءة في مصطلح سيبويه تحليل ونقد، د. علي توفيق الحمد، مجلة علوم اللغة، مج ٩، ع ١، ٢٠٠٦م: ٧٤.
٤٨. بحوث مصطلحية، د. أحمد مطلوب: ١٣.
٤٩. بحوث مصطلحية، د. أحمد مطلوب: ١٤.
٥٠. بحوث مصطلحية، د. أحمد مطلوب: ٤٠.
٥١. المصطلح النقدي في التراث الأدبي، د. محمد عزام: ٦.
٥٢. المصطلح الصوتي بين التعريب والترجمة، د. محمد حلمي هليل، مجلة اللسان العربي، ع ٢١: ١٠٠-١٠١.
٥٣. المصطلح اللساني، د. عبد القادر الفاسي الفهري، مجلة اللسان العربي، ٢٣: ١٤٣.
٥٤. المصطلح النقدي في الدراسات العربية المعاصرة بين الأصالة والتجديد الأسلوبية أنموذجا، د. خليل عودة، مجلة جامعة الخليل للبحوث، المجلد الأول، العدد الثاني: ٤٨.
٥٥. مصطلحات النقد العربي السيماءوي، د. مولاي علي بو حاتم: ٩٧.
٥٦. مصطلحات النقد العربي السيماءوي، د. مولاي علي بو حاتم: ٩٩.
٥٧. مصطلحات النقد العربي السيماءوي، د. مولاي علي بو حاتم: ١٠٤.
٥٨. مصطلحات النقد العربي السيماءوي، د. مولاي علي بو حاتم: ١١٨.
٥٩. مصطلحات النقد العربي السيماءوي، د. مولاي علي بو حاتم: ١١٩.
٦٠. الجهود اللغوية في المصطلح العلمي، د. محمد علي الزركان: ٦.
٦١. منهج بناء المصطلح العلمي العربي، د. أنور الخطيب، مجلة اللسان العربي، مجلد ٢٠: ٨٦.
٦٢. المصطلح العربي، منهجية وتطويراً ونشراً، د. عبد المجيد نصير، مجلة اللسان العربي٣٩: ٩٠.
٦٣. في المصطلح ولغة العلم، د. مهدي صالح سلطان الشمري: ٥٩.
٦٤. في المصطلح ولغة العلم، د. مهدي صالح سلطان الشمري: ٥٩.

المصادر والمراجع

١. الأشباه والنظائر في النحو للإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد عبد القادر الفاطمي، المكتبة العصرية، بيروت ٢٠٠٩م - ١٤٣٠هـ.

٢. إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، د. يوسف وغليسي، منشورات الاختلاف، الجزائر، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

٣. الاصطلاح مصادره ومشاكله وطرق توليده، د. يحيى عبد الرؤوف جبر، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب بالرباط، المغرب ٣٦، ١٩٩٢.

٤. الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، د. ط.

٥. بحوث مصطلحية، د. أحمد مطلوب، منشورات المجمع العلمي العراقي، العراق، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦ م.

٦. تاج العروس من جواهر القاموس: محمد مرتضى الزبيدي وزارة الأنباء بالكويت ١٩٦٥.

٧. التعريفات، للعلامة علي بن محمد الشريف الجرجاني، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، د. ط.

٨. توحيد المصطلح العربي وسبل نشره، د علي توفيق الحمد، مكتب تنسيق التعريب بالرباط، المغرب ٣٩، ١٩٩٥.

٩. الجهود اللغوية في المصطلح العلمي، د. محمد علي الزركان، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق ١٩٩٨ م.

١٠. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق د. عبد الحميد، المكتبة العصرية صيدا، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

١١. الخصائص صنعة إمام العربية أبي الفتح عثمان بن جني، تح محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية، د. ط.

١٢. طبقات النحويين واللغويين أبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف مصر، الطبعة الثانية، د. ت.

١٣. في أساليب اختيار المصطلح العلمي ومتطلبات وضعه، د. جميل الملائكة، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب بالرباط، المغرب، ٢٤، ١٩٨٥.

١٤. في المصطلح ولغة العلم، د. مهدي صالح سلطان الشمري، كلية الآداب جامعة بغداد ٢٠١٢م.

١٥. قراءة في مصطلح سيبويه تحليل ونقد، د. علي توفيق الحمد، مجلة علوم اللغة، مج ٩، ع ١، ٢٠٠٦م: ٦٩.

١٦. الكليات لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي المتوفى ١٠٩٤هـ، وضع هوامشه د. عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة للطباعة وانشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
١٧. المزهر في علوم اللغة وأنواعها للعلامة عبد الرحمن جلال الدين السيوطي شرحه وضبطه وعنون موضوعاته وعلّق حواشيه محمد جاد المولى، على محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل بيروت، د. ط.
١٨. المصطلح الصوتي بين التعريب والترجمة، د. محمد حلمي هليل، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب بالرباط، المغرب، ع ٢١، ١٩٨٣م.
١٩. المصطلح العربي، منهجية وتطويراً، ونشراً، د. عبد المجيد نصير، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب بالرباط، المغرب ٣٩، ١٩٩٥.
٢٠. المصطلح اللساني، د. عبد القادر الفاسي الفهري، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب بالرباط، المغرب ٢٣، ١٩٨٣.
٢١. المصطلح النقدي في التراث الأدبي، د. محمد عزام، دار الشرق العربي، حلب سورية، د. ط.
٢٢. المصطلح النقدي في الدراسات العربية المعاصرة بين الأصالة والتجديد الأسلوبيةأنموذجا، د. خليل عودة، مجلة جامعة الخليل للبحوث، المجلد الأول، العدد الثاني.
٢٣. المصطلحات العلمية في اللغة العربية (في القديم والحديث) معهد الدراسات العربية العالية، جامعة الدول العربية ١٩٥٥.
٢٤. مصطلحات النقد العربي السيماءوي الإشكالية والأصول والامتداد، د. مولاي علي بو حاتم، اتحاد الكتاب العرب، دمشق ٢٠٠٥م.
٢٥. المصطلحية العربية المعاصرة، جواد سماعنه، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب بالرباط، المغرب، عدد ٣٧، ١٩٩٣م.
٢٦. معجم ودراسة في النحو بحث المطالب في العربية جرمتنوس فرحات، مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٥.
٢٧. المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى أحمد الزيات حامد عبد القادر محمد النجار، مجمع اللغة العربية.
٢٨. معجم مصطلحات النقد العربي القديم، د. أحمد مطلوب، مكتبة لبنان، ط٢، ١٩٩٦.
٢٩. المناهج المصطلحية مشكلاتها التطبيقية ونهج معالجتها، د. صافية زفنكي، منشورات وزارة الثقافة الهيئة العامة السورية للكتاب ٢٠١٠.

٣٠. منهج بناء المصطلح العلمي العربي، د. أنور الخطيب، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب بالرباط، المغرب، مجلد ٢٠، ١٩٨٣.
٣١. منهجية وضع المصطلح وتوحيده، د. جميل الملائكة، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب بالرباط، المغرب، ٣٩، ١٩٩٥.
٣٢. نقد الشعر، قدامة بن جعفر، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، د. ت.